حصر لها التي ثبتت احقيتها، لم تكن كافية للحيلولة دون نمو الكيان اليهودي وتحققه على ارض الواقع وتشدد القائمين عليه في مطالبهم في ظل دعم بريطانيا لمشروعهم.

كما انه ما من شيء امكن ان يحول دون تمايز الوجود العربي بوصفه طرفا يصطرع مع طرف آخر موجود الى حد لم يعد معه الرفض العربي قادرا على الغائه. ثم ان الوجود اليهودي، فضلا عن كل ما تقدم اعلاه، صار في بعض النواحي، متفوقا بما له من هيمنة اقتصادية كاسحة، وبما حققه من تقدم في التنظيم والادارة والاعداد العسكري. وهذا ما جعله قادرا على مواجهة التفوق العربي العددي. وكانت التحالفات الخارجية التي انشأها الصهيونيون عديدة ومتينة ومسعفة لمشروعهم. بينما لم يسع الجانب العربي الى التفاهم الا مع بريطانيا، وفي حالات نادرة مع اطراف غربية اخرى، وكلها معادية لطموحهم الوطني . اما الاستناد الى المحيط العربي فانه لم يسعف، باستثناء بعض المساعدات الطفيفة، الا في تغذية اوهام القوة المتناقضة مع واقع الحال.

مع ذلك، فان الاتجاه الى التقسيم الذي ظهر بهذا الجلاء في عامي ١٩٣٦ و ١٩٣٧، لم يجد سنداً كافياً في الواقع لتحقيقه؛ فعلى الرغم من ميل ميزان القوى بوضوح لصالح الوجود اليهودي، فان الغلبة في البلاد كانت، حتى ذلك الوقت، ما تزال لاهلها العرب مع ما يعتور موقفهم من ضعف نسبي. ثم ان استفادة بريطانيا من ارتباط الدول العربية بها وبحلفائها، وما لعبه هؤلاء الملوك والأمراء العرب من دور في ثني عرب فلسطين عن ثورتهم، لم يسعفا بريطانيا الا الى حين؛ ذلك ان الانشطة الثورية لم تلبث ان تجددت على نطاق واسع بعد شيوع الانباء عن اقتراحات لجنة بيل بتقسيم البلاد. ولم تفلح اية ضغوط، بعد، في ثني الفلاحين المهددين بلقمة عيشهم وعمال المدن المعرضين لفقدان فرص عملهم، وجمهور التجار المتضررين والحرفيين الساخطين، وكذلك الزعماء المتطلعين للاحتفاظ بدورهم عن استئناف المجابهة من اجل تحقيق المطالب الثلاثة التي بلورتها الحركة الوطنية حتى ذلك الوقت، الحكم البرلماني ووقف الهجرة اليهودية الى فلسطين ومنع انتقال الاراضي الى اليهود.

ومن المؤكد، ان بريطانيا لم تكن بغير حول للمضي في تنفيذ سياستها المقررة المنطلقة ،رسمياً، من التزامها المزدوج بتناقضه مع بعضه، والمنحازة، عمليا، الى المشروع الصهيوني. الا ان الثورة وقد استمرت على مدى اعوام ثلاثة بينت على نحو جليّ ان الامعان في السياسة المعادية لطموحات العرب لن يمر بدون مقاومة، وان باستطاعة العرب ان ينظموا مقاومة تجعل بسط الهيمنة البريطانية على البلاد وتهويدها امرا عسيرا.

وهكذا، بعد ان امتدت الاعمال الثورية طيلة عامي ١٩٣٧ و ١٩٣٨، عاد اصحاب الجلالة والسمو العرب الى التوسط، واستجابت اللجنة العربية العليا لوساطتهم، وقبلت دعوة الحكومة البريطانية كلها للتفاوض، وارسلت وفداً الى لندن. وحددت اللجنة العربية العليا ما وصفه بيانها الصادر في ١٩٣٦/١/١٥ بالحد الادنى من المطالب فجعلته «الاعتراف بحق العرب في الاستقلال التام ببلادهم، والعدول عن تجربة انشاء الوطن القومي اليهودي، وانهاء الانتداب البريطاني وان يستبدل بمعاهدة مماثلة للمعاهدة البريطانية ـ العراقية تنشأ في فلسطين، بموجبها، دولة ذات سيادة، ومنع الهجرة اليهودية ومنع انتقال الاراضي الى اليهود منعا باتا»(٣٩).

وكان الجمهور الفلسطيني الذي حمل السلاح ما يزال يواصل ثورته حين عرضت قيادته الوطنية هذه المطالب، في حين جعلت هذه القيادة تكثف اتصالاتها مع العواصم العربية، خصوصا